

أحالت تقريرها إلى المجلس «المرافق» أنهت قانون البلدية ورفضت اقترح إنشاء مجالس بلدية في المحافظات

أعلن مقرر لجنة المرافق العامة النائب سعود الحريجي عن انتهاء اللجنة من مناقشة تعديلات قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 وتمت حالة القانون إلى المجلس وستتم مناقشته في الجلسة المقبلة.

وقال الحريجي في تصريحه للصحافيين عقب اجتماع اللجنة: إن اللجنة ناقشت كل المواد وناقشت كل التعديلات ووافقت على بعض المقترحات المقدمة من الحكومة إلى جانب مقترحات مقدمة من بعض النواب ورفضت بعض المقترحات الأخرى، مشيراً إلى أن اللجنة رفضت اقتراح الحكومة بقطع التيار الكهربائي والماء عن المخالف قبل صدور الحكم القضائي فالحكم قد يستمر لسنة أو أكثر خاصة في هذه الظروف وتلك الاجواء.

وأضاف الحريجي: وتقدمت بتعديل بخصوص الغرامة بحيث تكون 50 ديناراً بدلاً من 100 ديناراً وأن يكون 500 دينار كحد أعلى بدلاً من ألف دينار وتمت الموافقة عليه.

وتابع: إن مدة عمل المجلس البلدي ستكون بدلاً من 90 يوم عمل لتكون 100 يوم دون تحديد للجان وتكون في عهدة المجلس وكيفية عمله لأن عنده اجازة شهرين بالصيف واجازة شهر بالشتاء.

وزاد: تمت إضافة لجنة

جديدة وهي لجنة العرائض والشكاوى وتمت الموافقة عليها، أما اختصاصات المدير العام للبلدية فستكون هي ترؤس الجهاز التنفيذي فقط لأنه سابقاً كان يفهم ان اختصاصاته هي ان يتراسس الجهاز التنفيذي والجهاز البلدي.

وتم التصويت على موضوع المناطق في انتخابات البلدي لتبقى لأنه قد يكون هناك عدم عدالة في الكثافة السكانية.

وأشار الحريجي إلى انه تم تقديم مقترح بإعادة الاسواق المركزية والمحلات العامة إلى وزارة التجارة ورفضت اللجنة هذا الاقتراح وبقاء الوضع على ما هو عليه. وكذلك قدم مقترح من النائب عادل الخرافي بتقسيم الكويت إلى بلديات بحيث يكون في كل محافظة مجلس بلدي وأنشاء مجلس أعلى للبلديات لأن هذا الأمر ليس وقتاً وسيكلف الدولة ميزانيات جديدة.

أعلن مقرر لجنة المرافق العامة النائب سعود الحريجي عن انتهاء اللجنة من مناقشة تعديلات قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 وتمت حالة القانون إلى المجلس وستتم مناقشته في الجلسة المقبلة.

وقال الحريجي في تصريحه للصحافيين عقب اجتماع اللجنة: إن اللجنة ناقشت كل المواد وناقشت كل التعديلات ووافقت على بعض المقترحات المقدمة من الحكومة إلى جانب مقترحات مقدمة من بعض النواب ورفضت بعض المقترحات الأخرى، مشيراً إلى أن اللجنة رفضت اقتراح الحكومة بقطع التيار الكهربائي والماء عن المخالف قبل صدور الحكم القضائي فالحكم قد يستمر لسنة أو أكثر خاصة في هذه الظروف وتلك الاجواء.

وأضاف الحريجي: وتقدمت بتعديل بخصوص الغرامة بحيث تكون 50 ديناراً بدلاً من 100 ديناراً وأن يكون 500 دينار كحد أعلى بدلاً من ألف دينار وتمت الموافقة عليه.

وتابع: إن مدة عمل المجلس البلدي ستكون بدلاً من 90 يوم عمل لتكون 100 يوم دون تحديد للجان وتكون في عهدة المجلس وكيفية عمله لأن عنده اجازة شهرين بالصيف واجازة شهر بالشتاء.

وزاد: تمت إضافة لجنة



سعود الحريجي

الجلسة المقبلة تناقش «المنافسات» و«الخبرة» و«التجنيس» و«الصيدلة» و«البلدية» لاري: تحويل المسؤولين المتقاعسين عن تنفيذ خطة التنمية إلى مستشارين أو إبعادهم عن مناصبهم

الخالد في تسهيل لقاء القبض على من يعملون على استغلال العمالة وتراخيص العمالة الوهمية.

ولفت بقوله: هناك احتمالات ان يتقدم بعض النواب بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة اصلاح الأوضاع الرياضية ورفع الإيقاف يوم الخميس 26 الجاري.

من ناحية مختلفة قال لاري: نعبر عن ارتياحنا لما حصلت عليه الكويت من تصنيف موديز، مبينا ان هذا التصنيف جاء بناء على التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير وجهود رئيس مجلس الأمة وأعضاء اللجنة المالية البرلمانية وأعضاء المجلس، قائلاً: نعاهد الشعب الكويتي على استمرار جديتنا بشأن الإصلاح الاقتصادي.

من جانب آخر، أعرب لاري عن خالص العزاء لأسرة الفقيد النائب السابق حمد الجوعان على رحيله «ونسأل الله ان يتقبله بواسع رحمته».

في تشجيع العاملين باخلاص واجتهاد وإبعاد المقصرين عن مراكز القرار.

من جانب آخر، أعلن لاري عن جدول أعمال جلسة 24 و25 الجاري متضمنة قانون المناقصات، والمداولة الثانية لقانون تنظيم الخبرة، والمداولة الثانية لقانون تجنيسه، والمداولة الأولى لقانون الصيدلة الجديد الذي المتضمن اختلاف الرأي بين السلطتين إذ ترى الحكومة السماح بمنح رخص الصديليات للشركات التي تأسس أعمال الصيدلة دون الحاجة لتسجيل الرخصة باسم صيدلاني كويتي، مقابل آراء نيابية بالإبقاء على هذا الشرط.

وأضاف من الممكن ان يكون على جدول أعمال الجلسة المقبلة قانون البلدية الجديد في حال أنهت لجنة المرافق المقبل.

وبين ان هناك تعديلات على

في تشجيع العاملين باخلاص واجتهاد وإبعاد المقصرين عن مراكز القرار.

من جانب آخر، أعلن لاري عن جدول أعمال جلسة 24 و25 الجاري متضمنة قانون المناقصات، والمداولة الثانية لقانون تنظيم الخبرة، والمداولة الثانية لقانون تجنيسه، والمداولة الأولى لقانون الصيدلة الجديد الذي المتضمن اختلاف الرأي بين السلطتين إذ ترى الحكومة السماح بمنح رخص الصديليات للشركات التي تأسس أعمال الصيدلة دون الحاجة لتسجيل الرخصة باسم صيدلاني كويتي، مقابل آراء نيابية بالإبقاء على هذا الشرط.

وأضاف من الممكن ان يكون على جدول أعمال الجلسة المقبلة قانون البلدية الجديد في حال أنهت لجنة المرافق المقبل.

وبين ان هناك تعديلات على



أحمد لاري

احتمال عقد جلسة خاصة 26 الجاري لمناقشة الوضع الرياضي



الاحتمال عقد جلسة خاصة 26 الجاري لمناقشة الوضع الرياضي.

وقال لاري ان هناك تعديلات على قانون العمل الأهلي من مادتين تساعد على الحد من تجارة الأزمات بتفليط العقوبات على صاحب العمل والعمل تصل إلى السجن والغرامة عن كل عامل يتم استخدامه من قبل تجار الإقامة، ويساعد خاصة في الحد من التلاعب في عقود العمالة الحكومية التي يزيد العاملون فيها على 6 آلاف عامل وتشوبها الشبهات.

وأشار لاري بجهود وزيرة الصبيح بمكافحة تجارة الإقامة، كما أشاد بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد

الاحتمال عقد جلسة خاصة 26 الجاري لمناقشة الوضع الرياضي.

وقال لاري ان هناك تعديلات على قانون العمل الأهلي من مادتين تساعد على الحد من تجارة الأزمات بتفليط العقوبات على صاحب العمل والعمل تصل إلى السجن والغرامة عن كل عامل يتم استخدامه من قبل تجار الإقامة، ويساعد خاصة في الحد من التلاعب في عقود العمالة الحكومية التي يزيد العاملون فيها على 6 آلاف عامل وتشوبها الشبهات.

وأشار لاري بجهود وزيرة الصبيح بمكافحة تجارة الإقامة، كما أشاد بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد

الاحتمال عقد جلسة خاصة 26 الجاري لمناقشة الوضع الرياضي.

وقال لاري ان هناك تعديلات على قانون العمل الأهلي من مادتين تساعد على الحد من تجارة الأزمات بتفليط العقوبات على صاحب العمل والعمل تصل إلى السجن والغرامة عن كل عامل يتم استخدامه من قبل تجار الإقامة، ويساعد خاصة في الحد من التلاعب في عقود العمالة الحكومية التي يزيد العاملون فيها على 6 آلاف عامل وتشوبها الشبهات.

وأشار لاري بجهود وزيرة الصبيح بمكافحة تجارة الإقامة، كما أشاد بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد

القضيبي ينتقد إجراءات «التجارة» حول تدوير الإطارات

سابق بسبب مواقف معينة؟ لافتاً إلى أن الفريق الذي يعمل مع الوزير لديه ملاحظات على طريقة العمل، وللأسف الحكومة لا تسير في طريق الإصلاح الفعلي بل في طريق الترضيات والمصالح الخاصة وبالتالي فإن الحكومة غير جادة في قضية الإصلاحات التي نتحدث عنها، وهذا يبين أن الحكومة في اد والوزراء في اد وأخر. وتابع: وخلال الأسبوع القادم سوف نتضح الأمور بشكل أكبر وسوف نختب أن اللجنة المشكلة في الهيئة العامة للصناعة اختلفت مع قرارات الوزير، وسوف يتضح أن التوجه هو خدمة اجندات خاصة. وحول ما إذا كانت هناك مساهمة سياسية في هذا الموضوع، قال القضيبي: بالنسبة للمساهمة السياسية فإن المسابقة كشفت أن المجلس غير قادر على المحاسبة السياسية، وأن التوجه العام ليس للإصلاح وتكسب مصالح خاصة.

الوزير باستثناء شركة واحدة فقط.

وأضاف: كما أن الوزير تراجع عن شرط مسددة الـ 6 أشهر بالنسبة للشركة الجديدة وبالتالي هضم حق الشركات الأخرى التي رفضت المشروع بسبب شرط المدة، وكذلك استثنى الوزير شرطاً أساسياً كانت هيئة الصناعة قد وضعت في العقد وهو تقديم كفالة بنكية تبلغ 15٪ من القيمة الإجمالية للمشروع لضمان جديده الشركات، إلا أن الوزير استثنى الشرط واكتفى بتعهد الشركة بتقديم 100 ألف دينار كضمان مالي، بحيث تكون بمنزلة الغرامة المالية إذا لم تف الشركات بتعهداتها بإحجاز العمل خلال 6 أشهر، مع منح الشركتين الأراضي التي خصصت لهما في موقع العمل، وهذا يخالف جميع المعايير والإجراءات.

وتساءل القضيبي: هل يريد الوزير معالجة المشكلة فعلياً أم يريد تفتيح أطراف معينة، أم هي ترضيات سياسية وإيفاء لدين

الصعب أن تنجز العمل خلال هذه الفترة.

وزاد: وكان طلب الوزير هو التعهد بإنجاز العمل في هذه الفترة المحددة خلال اجتماعه مع الشركات الـ 9 التي تقدمت للحصول على المشروع، ولكن جميع الشركات رفضت المدة لأنها غير كافية باستثناء شركة واحدة قبلت شرط المدة، ثم بعد ذلك تقدمت شركات خارجية بطلب ترخيص جديدة ولكن الهيئة قالت إنها اكتفت بوجود 12 ترخيص. وتابع قائلاً: ولكن للأسف الوزير استثنى شركة واحدة وأزلهما «بالباراشوت» وحصلت على الموافقات كاملة بالتخصيص بدون أن يفتح الباب لبقية المستثمرين، وكان من الأجدى أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال نشر إعلان رسمي في الصحف يطلب من الشركات الراغبة بالتقدم بطلب الحصول على ترخيص للاستثمار وفق الاشتراطات المطلوبة، ولكن للأسف هذا الأمر لم يتم واكتفى



أحمد القضيبي



محمد طنا

الوزير باستثناء شركة واحدة فقط.

وأضاف: كما أن الوزير تراجع عن شرط مسددة الـ 6 أشهر بالنسبة للشركة الجديدة وبالتالي هضم حق الشركات الأخرى التي رفضت المشروع بسبب شرط المدة، وكذلك استثنى الوزير شرطاً أساسياً كانت هيئة الصناعة قد وضعت في العقد وهو تقديم كفالة بنكية تبلغ 15٪ من القيمة الإجمالية للمشروع لضمان جديده الشركات، إلا أن الوزير استثنى الشرط واكتفى بتعهد الشركة بتقديم 100 ألف دينار كضمان مالي، بحيث تكون بمنزلة الغرامة المالية إذا لم تف الشركات بتعهداتها بإحجاز العمل خلال 6 أشهر، مع منح الشركتين الأراضي التي خصصت لهما في موقع العمل، وهذا يخالف جميع المعايير والإجراءات.

وتساءل القضيبي: هل يريد الوزير معالجة المشكلة فعلياً أم يريد تفتيح أطراف معينة، أم هي ترضيات سياسية وإيفاء لدين

الوزير باستثناء شركة واحدة فقط.

وأضاف: كما أن الوزير تراجع عن شرط مسددة الـ 6 أشهر بالنسبة للشركة الجديدة وبالتالي هضم حق الشركات الأخرى التي رفضت المشروع بسبب شرط المدة، وكذلك استثنى الوزير شرطاً أساسياً كانت هيئة الصناعة قد وضعت في العقد وهو تقديم كفالة بنكية تبلغ 15٪ من القيمة الإجمالية للمشروع لضمان جديده الشركات، إلا أن الوزير استثنى الشرط واكتفى بتعهد الشركة بتقديم 100 ألف دينار كضمان مالي، بحيث تكون بمنزلة الغرامة المالية إذا لم تف الشركات بتعهداتها بإحجاز العمل خلال 6 أشهر، مع منح الشركتين الأراضي التي خصصت لهما في موقع العمل، وهذا يخالف جميع المعايير والإجراءات.

وتساءل القضيبي: هل يريد الوزير معالجة المشكلة فعلياً أم يريد تفتيح أطراف معينة، أم هي ترضيات سياسية وإيفاء لدين

الوزير باستثناء شركة واحدة فقط.

وأضاف: كما أن الوزير تراجع عن شرط مسددة الـ 6 أشهر بالنسبة للشركة الجديدة وبالتالي هضم حق الشركات الأخرى التي رفضت المشروع بسبب شرط المدة، وكذلك استثنى الوزير شرطاً أساسياً كانت هيئة الصناعة قد وضعت في العقد وهو تقديم كفالة بنكية تبلغ 15٪ من القيمة الإجمالية للمشروع لضمان جديده الشركات، إلا أن الوزير استثنى الشرط واكتفى بتعهد الشركة بتقديم 100 ألف دينار كضمان مالي، بحيث تكون بمنزلة الغرامة المالية إذا لم تف الشركات بتعهداتها بإحجاز العمل خلال 6 أشهر، مع منح الشركتين الأراضي التي خصصت لهما في موقع العمل، وهذا يخالف جميع المعايير والإجراءات.

وتساءل القضيبي: هل يريد الوزير معالجة المشكلة فعلياً أم يريد تفتيح أطراف معينة، أم هي ترضيات سياسية وإيفاء لدين

قال النائب احمد القضيبي: تقدمت بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة بخصوص توطئ مصنعين في منطقة أرحبة لحل مشكلة الإطارات الأزلية، ضمن جهود الوزارة بشأن حل هذه المشكلة البيئية وتتلطف الموقع وتسليمه لمؤسسة الرعاية السكنية لأحجاز مشروعاتها السكنية.

وأضاف القضيبي في تصريح صحفي: للأسف الوزير استغل مشروع الهيئة العامة للرعاية السكنية واتخذ إجراءات معينة ليستفيد بعض الأشخاص بعيداً عن المصلحة العامة، وتقدمت بأسئلة عن الأساس الذي تم من خلاله توطئ هذه الشركات، وهل تم الالتزام بالمعايير المقررة من مجلس إدارة الهيئة لتخصيص هذه المشاريع، وهل تم استدعاء جميع الشركات التي تمتلك تراخيص في موضوع إعادة تدوير الإطارات، وهل أوقفت الهيئة طلبات مستثمرين في هذا المشروع، وهل تمت إعادة

لجنة الشؤون الخارجية تتلقى دعوة للمشاركة في ملتقى دولي برلماني بالجزائر



كامل العوضي مستقبلاً السفير الجزائري عبدالحميد عبداوي

الغنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تمتيتها وتطويرها في مختلف المجالات، إلى جانب بحث عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وأخر ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تطورات وأحداث جارية.

ويهدف الملتقى إلى تبادل الآراء والخبرات البرلمانية والاستفادة من التجارب المختلفة ومناقشة مجمل المسائل المتعلقة بالديبلوماسية البرلمانية وأبرز التحديات التي تواجهها.

تلقت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي حول «التحديات الجديدة للديبلوماسية البرلمانية» الذي تنظمه لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجمالية بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري خلال الفترة من 24 إلى 25 مايو الجاري.

وتسلم الدعوة رئيس اللجنة النائب كامل العوضي من سفير جمهورية الجزائر لدى الكويت عبدالحميد عبداوي في مقر مجلس الأمة، حيث بحث الطرفان العلاقات

الغنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تمتيتها وتطويرها في مختلف المجالات، إلى جانب بحث عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وأخر ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تطورات وأحداث جارية.

ويهدف الملتقى إلى تبادل الآراء والخبرات البرلمانية والاستفادة من التجارب المختلفة ومناقشة مجمل المسائل المتعلقة بالديبلوماسية البرلمانية وأبرز التحديات التي تواجهها.

جمعية الشعب التعاونية إعلان للسادة المساهمين الكرام

تم بعون الله وتوفيقه انعقاد الجمعية العمومية العادية مساء يوم الأحد الموافق 2016/05/08 وتمت المصادقة على التقرير المالي والإداري عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 واختيار مراقب حسابات الجمعية لعام 2016. كما تم تشكيل مجلس الإدارة وتوزيع المناصب الإدارية بالجلسة بحضور السيد / عادل المطيري المراقب الإداري للجمعية ممثلاً عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي عقدت بالجمعية مساء يوم الأحد الموافق 2016/05/15 وذلك على النحو التالي:

الرقم	الاسم	الصفة
1	السيد / محمد حمد فرج الشلال	رئيس مجلس الإدارة - بالتزكية
2	السيد / نجيب موسى مصطفى شعيب	نائب رئيس مجلس الإدارة - بالتصويت
3	السيد / حمد عبدالله عباس العوض	أمين السر - بالتزكية
4	السيد / محمد علي عبدالرضا دشتي	أمين الصندوق - بالتزكية
5	السيد / فهد خلف الحميدي الوقيت	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة المالية والإدارية
6	السيد / عبدالله محمد صغير العنزي	عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المشتريات
7	السيد / عبدالله جابر العلي	عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية
8	السيد / فاضل عيسى سلطان المتروك	عضو مجلس الإدارة
9	السيد / رضا علي عبدالمحسن القطان	عضو مجلس الإدارة
10	السيد / علي حسن عبدالرضا شمساه	عضو مجلس الإدارة
11	السيد / أحمد محمد كاظم آل الرشيد	عضو مجلس الإدارة
12	السيد / ممدوح ملبس ندا العنزي	عضو مجلس الإدارة

ومجلس إدارة الجمعية يتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الإخوة المساهمين ويعاهددهم على أن يكون دائماً أهلاً لهذه الثقة الغالية وعند حسن ظنهم في النهوض بالجمعية والارتقاء بمستوى خدماتها بما يحقق الأهداف التعاونية لخدمة أهالي المنطقة الكرام.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

طنا يرفض تصريحات وزير خارجية جزر القمر حول «البدون»

في وطنهم الكويت وبين أهلهم، وهم ضحوا من أجل الكويت في كل شيء وبالل والتفسي.

وتابع: كان رد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله رد رجل دولة وفي الاتجاه الصحيح، وكان رداً يتلج الصدر، وامتني ألا نسع مثل هذه التصريحات المستفزة لإخواننا «البدون» من أي كان.

وهم ليسوا للبيع نهائياً، ومن أوصل لك هذه المعلومة فهو مخطئ».

وأضاف طنا في تصريح صحفي: لا يمكن لأحد أن يخرج إخواننا «البدون» من بلدكم الكويت إلا بموافقة شخصية منهم، أما أن يخرج لنا وزير خارجية جزر القمر أو غيره، فنقول له: البدون ليسوا للبيع وهم يعيشون

وهو التوجه العام ليس للإصلاح وتكسب مصالح خاصة.

«الداخلية والدفاع البرلمانية» تلقي جمعية الضباط المتقاعدين

موسى ابوظفرة

يلتقي رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والدفاع في مجلس الأمة اليوم الأربعاء برئيس جمعية الضباط المتقاعدين حيث قال رئيس مجلس إدارة الجمعية حامد عبدالله السنغاني إن اللقاء سوف يختص بعرض عدد من المطالبات التي تساهم في دفع عجلة عمل الجمعية نحو المزيد من الاستقرار وتوفير كل السبل التي تضمن عمل الجمعية موضعاً من أهم المطالبات التي سيتم مناقشتها مع أعضاء لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية هي توفير مقر دائم للجمعية لكون عدد أعضاء الجمعية بلغ نحو 660 عضواً من متقاعدي وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وكذلك الحرس الوطني.

وأضاف السنغاني أن الوفد الذي سيلتقي بأعضاء مجلس الأمة يتكون من رئيس مجلس الإدارة وعضوية نائب رئيس مجلس الإدارة عبدالرحمن الصقر وعبدالرحمن الحمدان عضو مجلس الإدارة.

وقال السنغاني إن الجمعية مستمرة في تلقي طلبات انتساب الضباط المتقاعدين من العسكريين في الجهات العسكرية الفئات (الداخلية، الدفاع، الحرس الوطني) متمنياً أن يثمر لقاء أعضاء الجمعية اليوم مع أعضاء مجلس الأمة في لجنة الداخلية والدفاع بإقرار عدد من التوصيات لدفع عمل اللجنة نحو المزيد من الإنجاز.

أحمد القضيبي: تأجير ملاعب المدارس خلال الفترة المسائية

قدم النائب أحمد القضيبي اقتراحاً برغبة، جاء كالتالي: تقوم مدارس المناطق السكنية بفنتها بنين وبنات بتأجير ملاعبها في الأماكن المفتوحة والصالات الرياضية لسكان المنطقة السكنية للفترة المسائية من الساعة الرابعة عصراً إلى الساعة العاشرة مساءً بمبلغ رمزي على أن تكون البطاقة المدنية للراغب محل السكن أو يدرس في نفس المدرسة.



الجمعية الكويتية للإغاثة KUWAIT SOCIETY FOR RELIEF

دعوة

لحضور الاجتماع العادي للجمعية العمومية للجمعية الكويتية للإغاثة للعام 1436 هـ

يسر الجمعية الكويتية للإغاثة دعوة الأخوة الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادي للعام 1436 هـ والذي سيعقد بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة السادسة مساءً وذلك يوم الأحد 22 شعبان 1437 هـ الموافق 2016/05/29 م، بمقر الجمعية الكويتية للإغاثة بمنطقة الشهداء، قطعة (1)، شارع ردعان عبدالله الرديان، منزل (94)، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1- التقرير الإداري للجمعية للعام 1436 هـ.
- 2- التقرير المالي للجمعية للعام 1436 هـ.
- 3- اختيار مكتب تدقيق الحسابات للعام 1437 هـ.
- 4- مشروع الميزانية التقديرية للعام 1437 هـ.
- 5- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للعامين 1437 هـ / 1438 هـ.

علماً بأنه في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الموعد المحدد، سيؤجل الاجتماع لمدة ساعة.

ملاحظة: يتم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2016/05/18 م وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء في تمام الساعة الثالثة عصراً الموافق 2016/05/24 م، تقدم طلبات الترشيح للسكترارية في مقر الجمعية.

مجلس الإدارة